

التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر

The higher Education and The Labor Market in Algeria
L'enseignement Supérieur et Le Marché du Travail en Algérieإيمان قيطوني¹

تاريخ النشر: 2020/07/01

تاريخ القبول: 2019/10/31

تاريخ الإرسال: 2019/01/05

ملخص: تعد العلاقة بين التعليم والعمل قضية مهمة تحمل في طياتها أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية، هذه العلاقة تطرح إشكالية وجود مخرجات هائلة من المتخرجين الجامعيين الذين لا يجدون فرص عمل وإن توفرت مناصب العمل فهي لا تتوافق مع قدراتهم ومؤهلاتهم مما ينتج بطالة في فئات شابة. حاولت الجزائر منذ استقلالها تطوير مختلف سياساتها وهياكلها إذ اعتمدت على إصلاحات في كلا من الأنظمة التعليمية التربوية ومؤسسات التعليم العالي، كما أن سوق العمل لم يكن بمنأى عن هذه الإصلاحات إذ حاولت الحكومة تعديل سياسات التشغيل وتطبيق برامج تتماشى مع التغيرات الحالية. أثبتت المعادلة التي تربط بين العمل والتعليم العالي وجود خلل واضح في التخطيط على كل المستويات الذي لا يقلل من حدة البطالة، ومن هنا لابد من تبني قرارات سياسية وإجراءات واضحة للربط الحقيقي بين مؤسسات التعليم وقطاعات العمل لإيجاد آليات قابلة للتطبيق يمكن من خلالها صياغة رؤية مستقبلية موحدة تضمن إلى حد ما مخرجات مهيئة للتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المحلية والعالمية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي؛ العمل؛ الجامعات في الجزائر؛ سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر.

Abstract: The relation between education and the labor market has an economic, social and political dimension, raising the problem of unemployment of the university graduates and when they get a job; their qualifications do not meet the requirements. Since its independence, Algeria has been striving to develop its national education and higher education systems in order to comply with the new changes in the labor market and employment policies. The relationship between the labor market and higher education has identified a lack of planning at all levels resulting in high ratio of unemployment. It is therefore necessary to adopt political decisions to connect the universities with work sectors to find solutions and mechanisms that lead to university graduates who meet the demands of the local and international labor market.

Keywords: the higher education; the labor; the universities in Algeria; the policies of employment applied in Algeria.

Résumé : La relation entre l'éducation et le marché du travail est une question qui invoque des dimensions économiques, sociales et politiques, cette relation impose des dimensions économiques et une problématique pour les diplômés universitaires qui n'arrivent pas à trouver du travail et quand ils en trouvent leur capacités et aux connaissances ne répondent pas aux exigences du travail. Ceci a accentué le taux de chômage au sein des jeunes diplômés. Après l'indépendance, l'Algérie a appliqué des changements sur les différents systèmes parmi eux l'éducation nationale et l'enseignement supérieur, sans oublier le marché du travail qui a subi lui aussi des changements résultant de nouvelles politiques d'emploi. La relation entre le travail et l'enseignement supérieur indique un réel manque de planification à tous les niveaux conduisant à augmenter le niveau de chômage, c'est pour cela qu'il faut adopter des décisions politiques et des procédures claires pour relier les universités avec les secteurs de travail afin de trouver des solutions et des mécanismes pratiques qui vont servir à adapter les demandes futures de ces secteurs avec les besoins locaux et internationaux.

Mots clés : l'enseignement supérieur ; le travail ; les universités en Algérie ; les politiques d'emploi appliquées en Algérie

¹Imen KITOUNI, University of Batna1, Algeria, imen.kitouni@yahoo.fr

مقدمة

لقد أدرك الاقتصاديون منذ القدم أن الإنسان جزء هام من ثروة الأمم، إذ أن الإنسان يستثمر في تنمية ذاته لخدمة المجتمع والنظام الاقتصادي، ومع بداية الستينات بدأت فكرة الاستثمار في الرأس المال البشري والقيمة الاقتصادية للتعليم تجدد رواجاً بين العلماء والمنظمات الدولية المختلفة، إذ أصبحت اقتصاديات التعليم تعد إحدى ركائز التنمية الاقتصادية ومؤشر لتقييم تطور الدول. مع إطلالة عقد الثمانينات تجلت تحولات كبرى ومتغيرات سريعة شملت جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية أثرت على المنظومة التعليمية ومؤسسات التعليم العالي لكي تتوافق مع ثورة التكنولوجيات والمعلومات.

في الدراسات الاقتصادية للتعليم بعدين نوعي وكمي الذين يقام على أساسهم الرأس المال البشري ومن بين هذه الأبعاد الصحة ومتوسط العمر المتوقع والتعليم، حيث ميز الاقتصاديون بين الرأس المال البشري على مراحل منذ بدايته في المنزل مروراً بالتعليم الرسمي في المدارس إلى اكتساب المهارات والخبرة في العمل، بالنسبة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي يضمن الرأس المال البشري المعارف والمهارات والمؤهلات التي تساهم في الإنتاجية والابتكار وفرص العمل في الميادين العملية المختلفة.

يتجسد الدور المتميز للتعليم العالي في التغيرات التي يحققها سوق العمل، ويمكن متابعة هذه التغيرات المعتمدة على التعليم أساساً في المهارات التي تتسم بها مجموعة القوى العاملة المتعلمة المؤهلة التي تكون ذات إنتاجية أعلى من القوى غير المتعلمة إذ أن العلاقة بين التعليم والقوى العاملة تكاملية، فالتعليم يحسن من نوعية القوى العاملة ويزيد من قدرتها الإنتاجية، وبالتالي كلما زاد المخزون التعليمي للقوى العاملة في دولة ما زادت إنتاجيتها الاقتصادية وزاد معدل النمو الاقتصادي. تبرز العلاقة بين التعليم والتنمية بصفة عامة أو سوق العمل بصفة خاصة في منهجين: المنهج التقليدي والآخر التقدمي، يدعو الاتجاه التقليدي إلى عدم ربط التعليم بعجلة الاقتصاد إذ يرى المنظرون لهذا الاتجاه أن النظام التعليمي من شأنه إعداد المتعلم لمواجهة مشكلات الحياة والتكيف مع الظروف المحيطة به، بينما يرى الفريق التقدمي بضرورة قيام النظام التعليمي بإعداد القوى البشرية من مخرجات التعليم وفق احتياجات قطاعات التنمية المختلفة.

إن الأسواق العربية تشهد الآن ظهور أنماط جديدة من العمل والوظائف لم تكن موجودة من قبل وأصبحت بحاجة ماسة إلى وجود خبرات جديدة، ولهذا وجد خلل بين العرض والطلب في سوق العمل الذي يبين زيادة نسبة البطالة التي تعرفها مختلف الدول العربية، فهذه الظاهرة ليست مجرد أعداد لا تجد وظيفة أو فرص عمل بل البطالة حقيقية تعرف

بين شباب متعلمين لا يمكن تشغيلهم لأنهم غير مؤهلين لعمل معين أو عدم وجود مناصب شاغرة والجزائر ليست بمنأى عن هذه المشكلة.

إشكالية الدراسة: يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل الإصلاحات المطبقة على التعليم العالي تتوافق مع متطلبات سوق العمل؟

يتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المراحل التي مرت بها الجامعة الجزائرية؟

- ما هي برامج التشغيل المطبقة في سوق العمل؟ وهل لها دور في التخفيض من حدة البطالة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن التساؤلات المطروحة حول موضوع الدراسة نقوم بوضع مجموعة من الفرضيات:

- زيادة إنشاء هياكل الجامعات في الجزائر استقطب كم هائل من الطلاب ولكن يبقى عنصر نوعية التعليم مشكوك فيه.

- جاء الاقتصادي ببيكر بفكرة افتراض أن مخرجات التعليم العالي يؤثرون على سوق العمل.

- انفصال سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر والمناصب المتوفرة في سوق العمل مع بعض الاختصاصات التي تدرس في الجامعات، والاختصاصات التي تتماشى مع سوق العمل لا توفر كوادراً مؤهلة ومكونة.

أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز التطور التاريخي لمنظومة التعليم العالي من الاستقلال إلى نظام ليسانس - ماستر - دكتوراه.

- شرح برامج التشغيل التي وضعتها الجزائر للحد من ظاهرة البطالة.

- ما مدى توافق السياسات المطبقة من طرف الجامعة وسوق العمل لاستقطاب أكبر عدد من المتخرجين في مناصب شغل تتماشى مع تكوينهم.

أهمية الدراسة: للدراسة أهمية بالغة تكتسبها من أهمية الموضوع ذاته، من الجانب الاقتصادي حيث تحاول مختلف سياسات التشغيل التخفيض من حدة البطالة وتوظيف المتخرجين من الجامعات لزيادة إنتاجية الشركات والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ومن الجانب الاجتماعي تسعى به لتحسين مستوى معيشة الفرد وتحقيق نوع من الرفاه في المجتمع.

منهجية الدراسة: في هذه الدراسة سوف نحاول ربط سياسات الأنظمة التعليمية المطبقة في الجامعات الجزائرية ومدى موائمتها مع متطلبات سوق العمل وسياسات التشغيل المقترحة في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة. سوف يتم استعمال المنهج الوصفي التحليلي لشرح السياسات المطبقة في كلا المجالين "التعليم العالي والعمل" والعلاقة التي تربط بينهما.

خطة الدراسة: تتناول هذه الدراسة المحاور التالية:

- المقاربة الاقتصادية للتعليم والعمل.
- الدراسة التحليلية لمنظومة التعليم العالي وسياسات التشغيل المطبقة في الجزائر.
- العلاقة التي تربط بين المتخرجين من التعليم العالي وسوق العمل.

I. المقاربة الاقتصادية للتعليم والعمل

يعد الفيلسوف الاجتماعي والعالم الاقتصادي **آدم سميث** في مقدمة الاقتصاديين الذين لفتوا الانتباه للنشاطات التعليمية الذي يجب إخضاعها لمعايير اقتصادية وضمان القابليات النافعة المكتسبة من التعليم والتدريب لجميع السكان، كانت معالجته للموضوعات التعليمية والتربوية متأثرة بمنهجه الاجتماعي والاقتصادي فقد كان يدعو إلى جعل المؤسسات التعليمية أكثر كفاءة وفاعلية لإعداد الفرد للحياة الاجتماعية، فالتعليم في نظره حق اجتماعي للأفراد وتوفيره من قبل الدولة مسألة أخلاقية لا بد من التعامل معها على هذا الأساس.

كما جاء **آدم سميث** في كتابه "ثروة الأمم" بمجموعة من المقومات الاقتصادية اللازمة للوصول إلى الثروة، وبلوغ هذا الهدف يكون عن طريق الإنتاج وبالتالي عن طريق العمل وكان يعتبر أن المصدر الأول لجمع الثروة هو العمل الإنساني الذي يمدد بكل ضرورات الحياة والاحتياجات، الذي يشترط فيه عاملين الأول كمية العمل التي تقدمه الأمة أو بعبارة أدق نسبة هذه الكمية من العمل إلى عدد السكان الذين يستهلكون إنتاجه فكلما كانت هذه النسبة كبيرة كانت الدولة غنية وكلما كانت هذه النسبة صغيرة كانت الدولة فقيرة والحياة بائسة. والثاني هو ما ينتج عن العمل أو القوة الإنتاجية للعمل، ولاحظ **آدم سميث** أن جميع أفراد دولة معينة يعملون ومع ذلك شعوبهم فقيرة بينما لاحظ أن العاطلين في الأمم الغنية والبطالة متفشية وبالرغم من ذلك تملك ثروات أضعاف عن ما تملكه الدول الفقيرة، ويفسر **آدم سميث** هذا التباين بين الشعوب راجعا لظاهرة تقسيم العمل.

كان **دافيد ريكاردو** من كبار الاقتصاديين وكان يتفق مع **روبرت مالتس** في فكرة أن للتعليم دور في زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال تقييد النمو السكاني، إذ أن قلة عدد السكان تؤدي إلى زيادة رفاهيتهم

الاقتصادية فالتعليم في رأيه هو الأداة الصالحة لتحقيق الرفاهية من خلال توعية أفراد المجتمع بضرورة تحديد النسل والتحكم في معدلات النمو السكاني.

كما اكتسب **دافيد ريكاردو** شهرة واسعة بنظريته التشاؤمية وانتقاده لنظرية **آدم سميث** في بعض النقاط، حيث يعتبر أن رأس المال ما هو إلا عمل سابق ومادة أولية والمادة الأولية في حد ذاتها لا تصبح ذات قيمة إلا إذا اقترنت بالعمل الإنساني الذي يعطيها الشكل المطلوب والنافع وعلى هذا الأساس يحدد ريكاردو قيمة السلعة بالعمل المبذول فيها سواء العمل الجاري الإنساني أو رأس المال، كما أنه فرق بين القيمة والسعر، فالسعر يختلف عن القيمة المحددة ويتوقف على معدل الربح ويتحدد بظروف العرض والطلب.

طبق ريكاردو نظرية القيمة على سلعة العمل، فالعمل لديه سلعة تتحدد بساعات العمل اللازمة لإنتاجها أي بالحد الأدنى اللازم للمعيشة الذي يؤدي إلى استمرار عدد العمال دون زيادة أو نقصان وهو الحد اللازم للحفاظ على طاقاتهم اللازمة لاستمرار الإنتاج، ولكنه واجه مشكلة ضرورة المساواة بين العمل وناتج العمل ولم يستطع إيجاد حل إلى أن جاء كارل ماركس وأوجد حلا بنظريته في الاستغلال.

جاءت أفكار **ألفريد مارشال** كنقطة تحول كبيرة في مجال المعالجات الاقتصادية في التعليم فهو يمثل حلقة الوصل بين آراء الاقتصاديين الأوائل والآراء الاقتصادية في مجال التعليم من قبل اقتصاديي القرن العشرين، فقد مهدت آراؤه لنقل دور التعليم من كونه عاملا خارجيا في النمو الاقتصادي إلى اعتباره عاملا من العوامل المباشرة التي تدخل في عملية الإنتاج وتؤثر تأثيرا مباشرا في النمو الاقتصادي كما مهد لمعالجة الموضوعات التي تتعلق بالتأثيرات المباشرة للمهارة والتعليم على نمو الاقتصاد الوطني ونمو الإنتاج ميدانيا باستخدام أساليب القياس المختلفة.

كما كان **ألفريد مارشال** ينظر لعلم الاقتصاد على أنه أداة لخدمة البشرية وانتقد فكرة الإنسان الاقتصادي لضيق أفقها موضحا أن ما يهمهم هم الأفراد الحقيقيون الذين يعيشون في مجتمع حقيقي، واحتفظ بفكرة النظرية النيوكلاسيكية لتحليل العمل على أنه تلك الإجراءات العمالية التي تحرك العملية الإنتاجية في ظروف من التعاون والارتباط واستبدل عبارة "حرية العمل والنشاط" بصيغة "النظام التنافسي" ليصف الاقتصاد الرأسمالي.

أهم ما ميز الاقتصادي **فالراس** أسلوب تحليله للتوازن الشامل مستعينا بالمعادلات الرياضية التي أوضح بواسطتها كيفية تحقيق هذا التوازن في علاقات مترابطة وتأثير متبادل، وقد قام بإيضاح كيف يتحقق التوازن في الاقتصاد إذا كان كل فرد من أفراد المجتمع يعرف سلم ترتيب أفضليته بحيث يعي منافع السلع والخدمات بالنسبة له ليسلك سلوكا يجعله

يحقق أقصى إشباع ممكن عن طريق التبادل. كما بين أنه لإحداث التوازن في الاقتصاد يتطلب وجود ترابط بين دوال الطلب ودوال العرض، حيث تبين الدوال الأولى شكل طلب الأفراد من كل سلعة عند كل سعر وتستند إلى تقدير الأفراد للمنافع، أما الدوال الثانية تبين الكميات المعروضة من كل سلعة عند سعر وتعتمد على الفن الإنتاجي السائد وحجم الموارد الاقتصادية المتاحة.

كما استخدم فالراس نظام التوازن الشامل على مرحلتين، في المرحلة الأولى المسماة بالتوازن في اقتصاد التبادل وهو يتعرض فيها لمشكلة كيفية توزيع معين من السلع والخدمات عن طريق التبادل بما يحقق أقصى إشباع ممكن. وفي مرحلة ثانية أطلق عليها التوازن في اقتصاد الإنتاج تخلص فيها عن افتراض وجود حجم معين من السلع والخدمات مما يسمح للوصول إلى الغاية المرجوة.

قام كينز بتعريف دالة العرض الكلي على أنها تلك الدالة التي تربط بين كل مستوى من مستويات الاستخدام أو التشغيل وبين الحد الأدنى من الإيرادات المتوقعة لتشغيل العمالة، أما دالة الطلب الكلي فكان يقصد بها تلك التي تربط بين كل مستوى من مستويات التشغيل وبين الحصيلة التي يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع القدر المقابل من الناتج القومي. وتلتقي دالتي العرض الكلي والطلب الكلي عند نقطة أطلق عليها كينز اسم الطلب الفعال وهي التي تحدد حجم التشغيل ومن ثم الدخل القومي بحيث يحدث التوازن عند هذه النقطة ويحقق المنتجون أقصى ربح ممكن.

نشر كارل ماركس عام 1867 أن ثروة المجتمعات التي يسود فيها أسلوب الإنتاج الرأسمالي تتمثل في تراكم عظيم من السلع، وقام بتحليل السلعة وإعطائها ثلاث خصائص الأولى قيمة الاستعمال، الثانية قيمة المبادلة والثالثة القيمة أي السعر. وعرف العمل على أنه الجهد الإنساني الذي يتخذ شكل جسمي أو ذهني، وقام بربط نظرية العمل بالقيمة لتفسير قيمة المبادلة للسلعة لتحديد وقياس هذه القيمة.

إلا أن ماركس واجه مشكلتين، الأولى أن السلعة قد ينتجها مشروعان الأول يستخدم أدوات إنتاج متقدمة وعمال نشطين والآخر أقل كلفة منه في هذا المجال فأبي المشروعين يأخذ بعين الاعتبار عند حساب كمية العمل اللازم القيمة التبادلية؟ والمشكلة الثانية أن العمل يتفاوت في نوعه، فهناك العمل الماهر المدرب والعمل غير الماهر فمن البديهي أن سعر السلعة التي تحتاج إلى كمية معينة من النوع الأول لا يمكن أن يتساوى مع سعر السلعة الأخرى لهذا ما هو المقياس الموحد الذي نقيس به بين هذين النوعين؟ (حشيش، 1974، الصفحات 159-555).

إن النظريات الاقتصادية التي وضعت على سوق العمل اختلفت وأعطت آراء مختلفة، في بداية الأمر يتم توضيح النظرية الجزئية للنموذج الكلاسيكي التي تطرح أعمال مارشال وبيجو التي تشرح السبب الرئيسي للبطالة الراجع لانخفاض

الأجر الحقيقي وبهذا تعد البطالة اختيارية. ثم جاءت النظرية الكينزية لتغير النموذج الاقتصادي وتقدم أسباب جديدة لظهور البطالة مثل عدم كفاية الطلب على العمالة ولكنها تعرضت للعديد من الانتقادات، كما سيتم التحليل الماركسي حول سوق العمل.

يقوم الاقتصاد في النظرية النيوكلاسيكية على أفراد عقلانيين (المستهلك والمنتج) ويحاولون تعظيم الربح مع أقل التكاليف، وعلى هذا الأساس يمكن بناء سوق العمل كباقي الأسواق على العرض الفردي والطلب الفردي. وعندما يتم تحديد كلا من العرض والطلب يتم استنتاج التوازن بينهما في سوق العمل وفقا لقانون فالراس.

النظرة الكينزية لاقتصاد العمل متناقضة حيث أنها تفترض فكرة التشغيل الكامل وتنفي وجود بطالة، فهي جاءت في حقبة الثلاثينات كرد فعل للنظرية النيوكلاسيكية حيث أنها تنفي وجود علاقة بين الأجر الحقيقي والإنتاجية الحدية وهذا وفقا لتحليلين، الأول تحليل جزئي يرى أن الإنتاجية الحدية تتحكم في الأجر الحقيقي ولا يمكن رفع مستوى الدخل وتكون هناك مساواة بين العرض والطلب الكليين، والثاني تحليل سبقته فيه المدرسة السويدية حيث سلطت الضوء على الطلب في سوق العمالة وتوزيع الإيرادات حيث أن المؤسسات تحدد طلبها لمناصب العمل وفقا للعروض سوق العمل وهذا لتحسين إنتاجيتها.

تبقى نظرية ماركس أكثر واقعية من النظرية النيوكلاسيكية، حيث أنه يرى أن البطالة ناتجة عن البحث دائما عن فائض القيمة الذي يخفض من الأجور كما انه يرى أن المجتمع مقسم إلى صنفين العمال والرأسماليين، حيث أن الخواص (الحرفيين والمؤسسات الصغيرة) يحاولون الزيادة في رأس المال عن طريق الاستثمار في العمل مما يفسر قانون انخفاض معدل الربح. ولهذا تحاول باستمرار هذه المؤسسات زيادة فائض القيمة: (Maillefert, 2004, pp. 32-45)

- إما بطريقة مطلقة عن طريق الزيادة في ساعات العمل.

- أو بطريقة نسبية بزيادة في إنتاجية العمل مثلا عن طريق الاستثمار في أدوات إنتاج متقدمة.

ظهرت دراسات متعددة لمعرفة أثر التعليم في عملية الإنتاج ومدى ما يساهم به التعليم باعتباره عامل من عوامل الإنتاج وتبين الدراسات أن الزيادة في متوسط دخل الفرد نتيجة التحسن في رأس المال البشري والدراسة التي قام بها الأستاذ روبرت سولو عن اقتصاديات الإنتاج غير الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت أن إنتاجية الفرد في الساعة قد تضاعفت في الفترة ما بين عام 1909 و 1949 وأن نسبة 12.5% من هذه الزيادة فقط تعزى إلى الزيادة في رأس المال الحقيقي المستخدم أما بقية الزيادة فإنها تعزى إلى التقدم التكنولوجي والعلمي.

وفي دراسة أخرى قام بها الاقتصادي النرويجي الدكتور أود أوكركست الذي أكد فيها قيمة العامل البشري لزيادة الإنتاج وبين أنه في الفترة ما بين عامي 1900 و 1955 أن عوامل رأس المال والعمالة ثابتة والإنتاج القومي العام ارتفع إلى بنسبة 1.8% في السنة نفسها نتيجة تحسين المستمر في العوامل البشرية وأثرها في الإنتاج.

وناقش كاسل في دراسته في النمو الاقتصادي إلى أنه يجب الاعتماد على الاستثمار في الرأس المال المادي وحجمه حيث أنه حين يصل معدل الاستثمار إلى 20% من الناتج القومي الكلي يؤدي إلى أن يصل متوسط معدل النمو حوالي 3% ولكن الدراسات المتعددة أثبتت أنه ليست هناك علاقة واحدة ثابتة بين الاستثمار الرأسمالي وبين النمو الاقتصادي، وبهذا العلاقة بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو في مختلف البلاد لا تعد علاقة تكنولوجية ثابتة بل هي ترتبط بعدة عوامل منها مهارات والقدرات التنظيمية للفرد إلى جانب مؤهلاته الفكرية.

في بداية السبعينات أقام الاقتصاديون الأمريكيين مايكل بيور وبيار دورينغار نظرية تجزئة سوق العمل وقام بتقسيمه إلى جزئين، السوق الابتدائية تسمح للمؤسسة بقاء مستمر لمجموعة من الأصول مع تلبية بعض المطالب النقابية وأجور ثابتة أما السوق الثانوية تسمح من تخفيض التكاليف وضمان المرونة ولكنها تمتاز بظروف سيئة في العمل وأجور منخفضة.

وعلى حسب بيور السوق الأولية في حد ذاتها تجزأ إلى طبقتين، الطبقة الدنيا تضم العمال ذو مؤهلات منخفضة ولكن ذو نقابة قوية ويتمتعون بظروف مستقرة أما الطبقة العليا يمتازون بمؤهلات عالية ولكن نقاباتهم ضعيفة إلى جانب أن أعمالهم كلها غير مستقرة واختيارية ومعظمهم مسؤولون يطمحون لترقي في المناصب.

سنة 1984 قام جوزيف ستيجلتز وشايبرو بإقامة نموذج "Tire – Au – Flanc"، يوضحان فيه أنه وضع برنامج مراقبة لدراسة تصرفات العمال سيكون مكلفا للمؤسسة لهذا تفضل رفع أجور عمالها لتزيد من تكلفة الفرصة البديلة لتسريح العمال وخاصة أن فكرة الفصل من العمل والدخول في دائرة البطالة ومن ثم الحصول على عمل مماثل أو أحسن منه بالأجر نفسه تبقى صعبة لهذا الأجراء لا يفكرون في الاستقالة أو تغيير العمل. انبثقت فكرة هذا النموذج من نظرية كفاءة الأجور التي تضمن للعامل دخل أعلى من الأجر الحقيقي ولكنه قد يسبب مشكلة رفع العرض مقارنة بالطلب مما يتسبب في بطالة غير اختيارية (Montoussé, 2013, pp. 166–169).

II. دراسة تحليلية للتعليم العالي وسوق العمل في الجزائر

تعرضت سياسات التعليم العالي والتشغيل لتغيرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لتتكيف مع مختلف التطورات الذي يشهدها العالم بصفة عامة والبلاد بصفة خاصة، وسوف يتم شرح هذه المراحل بالإيجاز في نقطتين:

1. التعليم العالي في الجزائر

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أن التعليم العالي هو: " مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات للتعليم العالي كالجامعات الحكومية والخاصة وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى كالمدارس الثانوية، ومواقع العمل ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات والمواد الإلكترونية والهيئات والوكالات المضيفة العامة والخاصة" (الربيعي، 2008، الصفحات 23-24).

تعرف مؤسسات التعليم العالي: "على أنها الجهات التي ترعى مرحلة التخصص العلمي بعد التعليم العام في كافة أنواعه ومستوياته وتحتضن ذوي الكفاءة والنبوغ وتعمل على تنمية مواهبهم، وتساهم في سد احتياجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياته" (القبان، 2001، صفحة 36).

لقد عرف تأسيس المؤسسة الجامعية الجزائرية من حيث تنظيمها ومناهجها أربع مراحل أساسية منذ الاستقلال:

المرحلة الأولى: إرساء قواعد الجامعة الوطنية

لقد تأسست جامعة الجزائر رسميا سنة 1909 حيث تعود أصولها إلى مدرسة الطب والعلوم الصيدلانية التي أنشأت سنة 1859 ثم في سنة 1879، ثم تم فتح كلية العلوم ثم كلية الآداب فكلية الحقوق عام 1909 وتم ضم هذه الكليات مع معاهد أخرى وتمخض عنها ميلاد جامعة الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية. (الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي للجزائر، 2013)

لقد كان مجموع طلاب الجامعات المسجلين في التدرج في العام الدراسي 1962/1963 يقدر بـ 2725 طالبا وطالبة، ومع التطور وارتفاع عدد الهياكل المخصصة لهذا القطاع ارتفع عدد الطلبة ليصل إلى 7478 طالبا وطالبة في السنة الدراسية 1966/1967 أي بزيادة 174.42% ثم إلى 12243 طالبا عام 1969/1970 وهذا أدى إلى تسجيل عجز في هياكل الاستقبال، وعلى هذا الأساس استوجب إصلاح التعليم العالي إصلاحا عميقا وشاملا من حيث الهياكل والبرامج التعليمية حيث تم إنشاء وزارة التعليم العالي سنة 1970 في إطار المخطط الرباعي الأول لأن الجامعة قبل هذا التاريخ كانت تحت وصاية وزارة التربية الوطنية. (تنقوت، 2013، الصفحات 62-63).

يتم إدراج الجدول رقم 1- الذي يسجل عدد المتخرجين من السنة الجامعية 1963-1964 إلى غاية 1969-1970 كالآتي:

الجدول رقم 1-: عدد المتخرجين للتعليم العالي من 1963-1964 إلى 1969-1970.

السنة الدراسية	1963-1964	1964-1965	1965-1966	1966-1967	1967-1968	1968-1969	1969-1970
عدد المتخرجين للتعليم العالي	180	179	195	378	654	724	817

المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

مع ازدياد عدد المتخرجين شهدت مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية تغيرات جذرية إلا أن الجامعة الجزائرية كانت تعمل حتى 1971 خارج تلك التحولات، ونتيجة لذلك ظهرت عدة مشاكل نذكر منها: (جيلالي سليمة، 2008-2009، ص ص 128-129)

- التدفقات المكثفة التي تعتبر النتيجة المباشرة لتوسع التعليم وضعف هياكل الاستقبال، حيث ارتفع عدد الطلبة من 2809 طالب سنة 1963 إلى 20131 طالب سنة 1970، كما انتقل عدد المتخرجين من 93 إلى 1200 خريج لنفس الفترة، أما عدد الأساتذة فلقد قدر بـ 1277 أستاذ من بينهم 435 جزائري سنة 1970 في حين كان عددهم لا يتجاوز 380 أستاذ سنة 1963 .
- عدم مسايرة الطرق البيداغوجية المتبعة للتغيرات الاجتماعية والثقافية للبلاد.
- غياب الاستمرارية بين النظاميين التعليميين الثانوي والجامعي.
- فشل المكلفين بتسيير الجامعة وعدم قدرتهم على حل المشاكل المطروحة خاصة مشكل اكتظاظ الجامعة بالطلبة.

المرحلة الثانية: إصلاح منظومة التعليم العالي

لقد ظهرت الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي مع إنشاء وزارة التعليم العالي سنة 1970 ومع إطلاق عملية إصلاح التعليم العالي الكبرى سنة 1971، فكانت متطلبات نموذج التنمية الاقتصادية إطلاق المخطط الثلاثي الأول سنة 1967، ولقد تمت عملية إعادة الهيكلة وفقا لأربعة محاور رئيسية: إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي، تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة، تكثيف إنماء للتعليم العالي، وإعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية (الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي للجزائر، 2013).

• التعليم العالي خلال الفترة 1970-1979

صادفت هذه المرحلة تنفيذ المخططين،الرابعي الأول 1970-1973 والمخطط الرابعي الثاني 1974-1977،حيث امتازت بإعادة النظر والتفكير في محتوى نظام التعليم العالي الموروث عن النظام الفرنسي وفضلا عن تأسيس الوزارة شهدت هذه الفترة تطورا حاسما في مصير الجامعة سنة 1971 وهكذا انطلق الإصلاح الشامل والعميق للتعليم العالي الذي كان الهدف الرئيسي من ضمان تكوين الإطارات كما ونوعا وإقامة جامعة جزائرية أصلية مندمجة بشكل أوسع في عملية التنمية وإعطاء تصور جديد للدراسات الجامعية. (تنقوت، 2013، الصفحات 63-64). ويتم عرض الجدول رقم 2- الذي يتضمن عدد المتخرجين من 1970-1971 إلى 1979-1980 كما يلي:

الجدول رقم 2-: عدد المتخرجين للتعليم العالي من 1970-1971 إلى 1979-1980.

السنة الدراسية	1970-1971	1971-1972	1972-1973	1973-1974	1974-1975	1975-1976	1976-1977	1977-1978	1978-1979	1979-1980
عدد المتخرجين للتعليم العالي	1244	1703	2355	2786	2844	4661	5410	5928	6046	6963

المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

تعتبر هذه الفترة بداية ميلاد الجامعة الجزائرية وهذا ما بينته أعداد المتخرجين من الطلبة الذي ازداد بنسبة 30% من السنة الجامعية 1970-1971 إلى 1971-1972 وشهدت تطورا ملحوظا قدر بـ 60% من 1974-1975 إلى 1975-1976 أما في السنوات الجامعية الأخيرة للمرحلة شهدت النسب تراجعا تراوحت ما بين 9% و15%. كما عرفت الجامعة تطورا ملحوظا بينها وبين سوق العمل مما ساعد على خلق مناصب شغل،غير أن الإصلاح الذي طبق في هذه المرحلة صاحبه بعض المؤشرات السلبية من بينها: (تروزين، 2012، صفحة 76)

- التطور الكمي للطلبة وهذا ما أدى إلى ضعف التحكم في الهياكل البيداغوجية.
- تعليم ومحتوى غير ملائم للتكوين.

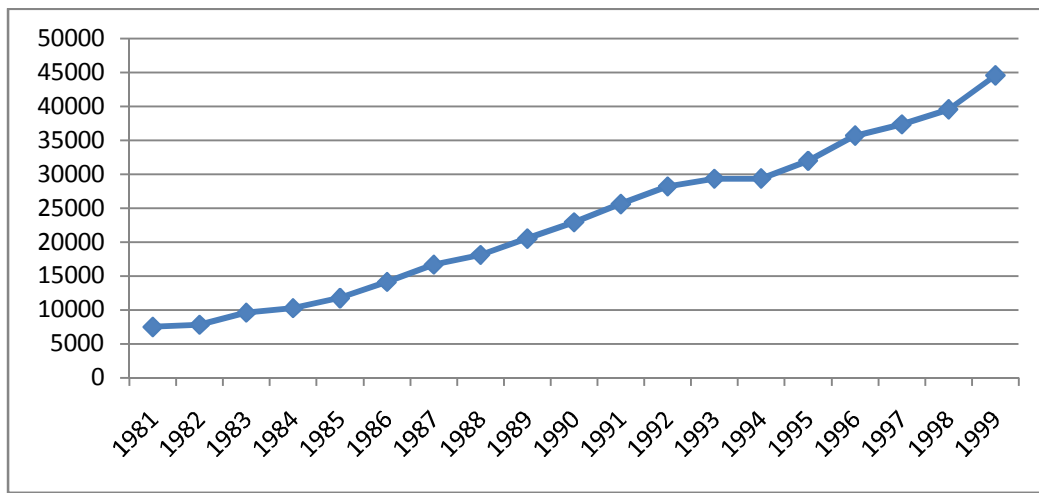
• التعليم العالي خلال الفترة 1980-1998

من بداية الثمانينات تم اتخاذ عدد من إجراءات التعزيز والعقلنة لضمان ملائمة أفضل بين التكوين العالي واحتياجات الاقتصاد الوطني،الإجراء الأول يتعلق بالإدماج الصريح للتعليم العالي ضمن عملية التخطيط الوطني الشامل

وقد تمثل ذلك في الخريطة الجامعية لسنة 1982 التي تم تحديثها سنة 1984 والتي تعبر عن الحاجيات السنوية للمتخرجين من حاملي الشهادات حسب الاختصاصات وشعب التكوين، أما الإجراء الثاني يتعلق بإعادة تنظيم الجنوع المشتركة والإكثار منها ويتمثل الهدف في تحسين نوعيتها من خلال وضع برامج بها، وبأقي في المقام الثالث الإجراءات التوجيهية الخاصة بالالتحاق بالجامعة وتم وضع نظام لتوجيه حاملي البكالوريا الجدد. (الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي للجزائر، 2013)

لهذا يتم عرض المنحنى رقم -1- الذي يبين ازدياد عدد المتخرجين للتعليم العالي من 1980 إلى 1999 بوتيرة مستقرة ليتعدى عدد الطلبة 400000 طالب في السنة الجامعية 1998-1999 كالآتي:

المنحنى رقم -1-: عدد المتخرجين للتعليم العالي من 1980 إلى 1999.



المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

ومن أهم ما تميزت به هذه المرحلة : (سليمة، 2008-2009، الصفحات 131-132)

- تضاعف عدد الطلبة حيث انتقل من 103000 طالب في الموسم الجامعي 1984-1985 إلى 197500 طالب في الموسم 1989-1991.
- ارتفاع وتنامي مشكلة الاكتظاظ في المدرجات وقاعات الدراسة وكذا مشكلة التأطير وذلك رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة في بناء هياكل استقبال جديدة وتوظيف أساتذة جدد.
- ألغي في هذه المرحلة نظام الدراسة المبني على أساس الوحدات السداسية الذي ادخله إصلاح 1971 وتمت العودة إلى النظام السنوي.

- النمو السريع لحركة التعريب حيث وصلت نسبتها في العلوم الإنسانية والقانونية أكثر من 90 % سنة 1989 إلا أن هذه العملية كانت شكلية نظرا لنقص الدعائم البيداغوجية الضرورية كالأساتذة المعربين والمراجع العربية الموافقة للمقررات الأمر الذي أدى إلى تدهور مستوى التعليم في التخصصات المعربة.
- نقص عدد الأساتذة مقارنة بعدد الطلبة ما بين (1991-1998) حيث لم يزد عدد الأساتذة في هذه المرحلة إلا بنسبة 20 % في حين كانت نسبة ارتفاع عدد الطلبة تقارب 150%.

المرحلة الثالثة: تعزيز المنظومة وعقلنتها

عرفت هذه المرحلة عدة تغيرات منذ سنة 1999 أولها كان في العودة إلى تطبيق نظام الكليات بدل المعاهد، وهذا كما أقرته المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 98-253 في 17 أوت 1998 المتضمن القانون النموذجي للجامعة، والتي فحواها: "تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي، تتكون الجامعة من كليات ويحدد مرسوم إنشائها مقرها وعدد الكليات التي تتكون منها، كما يحدد اختصاصها"، والذي صاحب هذه المدة ازدياد عدد الطلاب بنسب ثابتة تتراوح ما بين 10% و 20% و هذا ما يوضحه الجدول رقم 3- عدد المتخرجين من السنة الجامعية 1999-2000 إلى 2003-2004

الجدول رقم 3-: عدد المتخرجين للتعليم العالي من 1999-2000 إلى 2003-2004.

السنة الدراسية	1999-2000	2000-2001	2001-2002	2002-2003	2003-2004
عدد المتخرجين للتعليم العالي	52 804	65 192	72 737	77 972	91 828

المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

صاحب ازدياد عدد المتخرجين من التعليم العالي توسيع الخريطة الجامعية خلال سنة 2002 إلى إقامة جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق للجامعات ومدارس عليا ومعاهد في أربعين ولاية، حيث تم إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة مع إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية ومستغانم إلى جامعات. وبالتالي أصبح قطاع التعليم العالي يغطي 17 جامعة، 13 مركز جامعي و6مدارس عليا للأساتذة و141 معهد وطني للتعليم العالي مع 12 معهد ومدرسة متخصصة. (الزاحي، 2016، الصفحات 262-263).

المرحلة الرابعة اعتماد نظام ليسانس - ماستر - دكتوراه

شهدت السنة الجامعية 2004-2005 اعتماد هندسة جديدة في عروض التكوين وهي تفصل إلى ثلاث مستويات وكل مستوى يقدم شهادة ليسانس وماستر ودكتوراه، وتم تنظيم هذه الهندسة الجديدة داخل مجالات كبرى تضم عدة اختصاصات متجانسة من حيث الكفاءات العلمية والتقنية وفي كل مجال تم اقتراح مسارات نموذجية يمكنها أن تؤدي إلى تخصصات أو خيارات محددة التي هي عبارة عن مجموعة وحدات تعليمية يتم تنظيمها وفق منطق تدريجي يهدف إلى اكتساب كفاءات معينة وتوفير مناصب لهم في سوق العمل (الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي للجزائر، 2013)

تجسد في ثلاثة أطوار تعليمية تضم وحدات تعليمية موزع على سداسيات وفقا لما يلي: (الزاحي، 2016، صفحة 270)

- **الليسانس:** يشمل هذا الطور على ستة سداسيات، كما يتضمن مرحلتين تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، والمرحلة الثانية تكوين متخصص وينتهي طور الليسانس إلى غايتين:
 - غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل.
 - غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.
- **الماستر:** يشتمل هذا الطور على أربع سداسيات، وهبوط مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية ويستوفي الشروط المطلوبة للالتحاق بهذا الطور، كما أنه مفتوح كذلك لكل حاصل على شهادة ليسانس ذات طابع مهني الذي يمكنه هكذا العودة إلى الجامعة بعد قضاء فترة الحياة المهنية. يحضر تكوين الماستر لمهنتين:
 - مهمة مهنية متميزة باكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالنفوذ إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة (ماستر مهني).
 - مهمة الباحث المتميزة بالتحضير للبحث العلمي الموجه منذ البداية للقيام بنشاط بحث في الوسط الاقتصادي أو في الوسط الجامعي (ماستر باحث).
- **الدكتوراه:** يضمن هذا الطور من التكوين الذي تبلغ مدته ستة سداسيات ما يلي:
 - تعميق المعارف في تخصص محدد.

- تحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث (تنمية الاستعدادات للبحث، معنى العمل في فريق...) ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة.

سجل الديوان الوطني للإحصائيات عدد المتخرجين بعد اعتماد نظام ليسانس - ماستر - دكتوراه من السنة الجامعية 2004-2005 إلى غاية 2014-2015 وتم تجسيده في الجدول رقم-4- كما يلي:

الجدول رقم -4-: عدد المتخرجين للتعليم العالي من 2004-2005 إلى 2014-2015.

السنة الدراسية	2004- 2005	2005- 2006	2006- 2007	2007- 2008	2008- 2009	2009- 2010	2010- 2011	2011- 2012	2012- 2013	2013- 2014	2014- 2015
عدد المتخرجين للتعليم العالي	107515	112932	121905	146889	150014	199767	246743	-	-	271430	311976

المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz>

كما لوحظ ازدياد نسبة عدد الملتحقين بالجامعات بوتيرة متباعدة ويمثل هذا من خلال نسبة التسجيل حيث وصلت سنة 2015 إلى نسبة 36.92% الذي يفسر بزيادة عدد الهياكل الجامعية والمقاعد البيداغوجية المتاحة في الجامعات. وهكذا يمكن تلخيص أهداف الجامعة الجزائرية فيما يلي: (فليس، 2014، الصفحات 73-74)

- نقل المعرفة عن طريق التدريس في مرحلتي الليسانس والبكالوريا والدراسات العليا.
- نقد المعرفة عن طريق الدراسات التحليلية الناقدة في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع.
- إضافة إلى المعرفة ضم البحوث المتصلة بالعلوم الإنسانية بعيدا عن التطبيق المباشر وحل المشاكل التطبيقية.
- إعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا بحيث يقوم عدد من هؤلاء الباحثين بالبحث والتدريس في الجامعة كما أن بعضهم سيستمر في مهام البحث والعمل في مؤسسات أخرى.
- مشاركة الهيئات المختصة في القيام ببحوث مشتركة أو مستقلة لحل المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع.
- الاستفادة من نتائج هذه البحوث وترجمتها إلى مقررات دراسية.
- تنمية شخصية ومتكاملة لطلابها تشمل الجوانب العقلية والاجتماعية والتربوية، ليصبح مسارا تنتهجه الجامعة في بحث شؤونها وتربية طلابها.

- الإعدادات لتخصصات مستقلة تفرضها تطورات العلم واحتياجات العصر ومطالب المجتمع المستقبلية.
- تزويد المجتمع بالمتخصصين الأكفاء اللازمين لخطط التنمية والمتمسكين بالقيم الدينية والخلقية والمتزمين بخدمة وحل مشكلاته.

يوضح الجدول رقم-5- عدد الملتحقين بالتعليم العالي من 2010 إلى 2015 كنسبة مئوية من إجمالي الطلاب كمايلي:

الجدول رقم -5-: عدد الملتحقين بالتعليم العالي من 2010-2015 (% من الإجمالي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الملتحقين بالتعليم العالي (% من الإجمالي)	29.83	31.20	32.23	33.97	34.59	36.92

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.TER.ENRR?locations=DZ> (LE 07/02/2018 à 12.10)

لقد عرف قطاع التعليم العالي تقدما ملموسا في مجال تطبيق النظام الجديد حيث بلغ سنة 2009 عدد المؤسسات الجامعية لـ 62 من بينها جامعات ومراكز جامعية ومدارس وطنية عليا ثم إلى 74 مؤسسة سنة 2011 موزعة كالتالي: 36 جامعة، 15 مركز جامعي، 16 مدرسة وطنية عليا، 5 مدارس عليا للأساتذة، 10 مدارس تحضيرية وقسمان تحضيريان مدبجان. أما فيما يخص المخطط الخماسي 2010-2014 فقد سطرت عدة برامج في توسيع الهياكل المادية، وكان أهم ما جسد في هذا المخطط هو زيادة عدد المؤسسات الجامعية إلى 98 خلال 2012 وهي موزعة كالتالي: 47 جامعة، 10 مراكز جامعية، 4 ملحقات جامعية، 19 مدرسة وطنية عليا، 5 مدارس عليا للأساتذة، 10 مدارس تحضيرية وقسمان تحضيريان مدبجان. (تنقوت، 2013، صفحة 67)

2. سياسات التشغيل في الجزائر

قام العالم الاقتصادي البريطاني الشهير ألفريد مارشال بوصف العامل المنتج على أنه الشخص الذي يكون قادرا على تذكر أشياء كثيرة في عقله في آن واحد، وأن يكون كل شيء جاهز عندما يريد أن يتصرف فورا، وتظهر براعته عند حدوث خطأ ما، وأن يتأقلم بسرعة مع التعديلات في تفاصيل العمل المنفذ وأن يكون ثابتا موثوقا به، وأن يكون لديه دوما مخزون احتياطي من القوة لحالات الطوارئ، وبالنسبة له هذه هي الصفات التي تصنع رجال الصناعة والعظام. (هاشيموتو، 2000، صفحة 247)

يعرف منصب الشغل في القانون الأساسي العام للعامل في الجزائر على أنه: " مجموعة مهام معينة يقوم بها العامل بانتظام في إطار توزيع جميع المهام المنوطة بجماعة العمل التي كان ذلك العامل في عدادها"، كما أن المادة 106 من هذا القانون تقرر بأنه: " يرتكز نظام مناصب العمل على المقاييس وحدها التي تتميز طبيعة المهام المرتبطة بكل منصب وأهمية تلك المهام وتعقدتها، ودرجة المؤهلات، والمسؤولية والجهود البدنية أو الفكرية أو العصبية المترتبة على أدائها والضغوط المتميزة ذات الطابع المهني فقط، ودرجة الضرر النوعي للمنصب دون أي اعتبار آخر". (كوسة، 2005-2006، الصفحات 60-61)

ويتم شرح المراحل التي مرت بها سياسات التشغيل في الجزائر من سنة 1962 كما يلي:

- بعد الاستقلال

- نتيجة للاستقلال السياسي الذي حصلت عليه الجزائر سنة 1962 والأوضاع المتدهورة التي ورثتها عن الاستعمار من اقتصاد مفكك، بطالة، فقر، جهل و أمية حاولت في هذه الفترة أن تلم بمختلف جوانب الاقتصاد. فقامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين الأمر الذي يمنح إدارتها للعمال الذين يشتغلون فيها مثلما وقع للوحدات الصناعية والزراعية والتجارية.
- سجل في المخطط الثلاثي الأول للتنمية 1967-1969 انخفاض في حجم توفير فرص العمل إلى أقل من معدلات الزيادة الديموغرافية للسكان التي بلغت سنة 1964 حوالي 4 % سنويا، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم البطالة نظرا لعدم كفاية فرص العمل المتوفرة في استيعاب جميع أفراد القوى العاملة الداخلية في سوق العمل، ولقد استهدف هذا المخطط محاولة بناء قاعدة مادية للانطلاق من الأعمال الكبرى للتنمية لذلك لم يوجه اهتماما كبيرا لتكوين القوى العاملة.
- ثم توسع نطاقها في المخطط الرابعي 1970-1973 من أجل إنشاء و خلق مناصب شغل تكميلية للمخطط الثلاثي الذي مكن البلاد من تحسين أداة التخطيط وشجعها على توزيع البرامج الاستثمارية، حيث استهدف إلى خلق 265000 منصب عمل جديد و تم توزيعها بين مختلف القطاعات و الفروع، بحيث أن حوالي 65 % من المناصب التي ستكون في الإنتاج المادي و 15 % في التعليم و باقي المناصب تم توزيعها في الفروع الأخرى للإنتاج غير المادي (كوسة، 2005-2006، الصفحات 71-75).

– برنامج تشغيل الشباب 1987

وفقا لقرار مؤرخ في 15 محرم عام 1408 الموافق 9 سبتمبر 1987 الذي يتضمن إنشاء وحدة بحث في ميادين التنظيم والظروف العامة للعمل والأجور والتشغيل لدى المعهد الوطني للعمل بهدف تنمية المحاور التالية:

– تقدير عرض التشغيل والطلب عليه وظروف توازنهما.

– تخطيط التشغيل وترقيته وتنميته.

– معايير العمل.

ويكون تحقيق الأهداف المحددة أعلاه موضوع برنامج ودفتر استحقاق الذي يراه المحافظ السامي للبحث بالموافقة، كما تشمل الوحدة على الفرق الآتية (الجريدة الرسمية العدد 52 السنة الرابعة و العشرون، 1987):

– تخطيط التشغيل وترقيته.

– العلاقة بين الأجرة والإنتاج.

– تنظيم العمل وظروفه.

برنامج الإدماج المهني للشباب

ويعتبر برنامج تشغيل الشباب لسنة 1989 برنامجا خاصا وذو أهمية كبيرة بالنسبة لمحور التشغيل وذلك راجع للإصلاحات السياسية لسنة 1988، حيث انبثق هذا البرنامج من المخطط الخماسي الثاني باعتبار سنة 1988 آخر مرحلة من المخطط، إلا أن لهذا الأخير خصوصيات مهمة وذات أهداف بعيدة المدى حيث أولت الحكومة المعنية اهتماما خاصا بموضوع تشغيل الشباب وخططت له برنامجا خاصا من أجل الوصول إلى السبل الكفيلة لاستثمار هذه الطاقات الحية العاطلة عن العمل. ونلاحظ أن الحكومة قامت باستغلال الإمكانيات المتاحة أحسن استغلال إلى جانب اتخاذ جملة من الإجراءات الخاصة وهي: (كوسة، 2005-2006، صفحة 77)

– إنعاش الاقتصاد الوطني باستغلال طاقاته الإنتاجية.

– الاهتمام بالاستثمارات المنتجة لصالح الشباب العاطل في مجال الدراسات و التعمير والتركيب والهندسة المدنية.

– وضع سياسة فعالة للقروض تسمح بتحرير المبادرات واستغلال الكفاءات.

جهاز دعم الإدماج المهني

وفقا للمادة الرابعة للمرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 الذي يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني يترتب على إدماج فئات طالبي العمل إبرام عقود إدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم أو الهيئة المكونة والمستفيد، حيث تتخذ عقود الإدماج الشكل الآتي (الجريدة الرسمية العدد 22 السنة الخامسة و الأربعون، 2008):

- عقد إدماج لحاملي الشهادات بالنسبة للفئة الأولى (الشباب خريجو التعليم العالي والتقنيين الساميين).
 - عقد إدماج مهني بالنسبة للفئة الثانية (الشباب القادمون من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين زاولوا تربصا مهنيا).
 - عقد تكوين - إدماج بالنسبة للفئة الثالثة (الشباب بلا تكوين أو تأهيل).
- وبهذا يهدف الجهاز إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج تكوين وتشغيل وتوظيف.
- تشجيع سياسات ترقية العمل المستقل وتنمية روح المبادرة
- كما أنه جاء في الجريدة الرسمية العدد 77 ضمن الباب الثاني المسمى بتدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 11 على أنه: "تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى ما يأتي" (الجريدة الرسمية العدد 77 السنة الثامنة و الثلاثون، 2001):
- إنعاش النمو الاقتصادي.
 - إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي.
 - تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
 - ترقية وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعد شرح سياسات التشغيل التي طبقت في الجزائر منذ الاستقلال نسلط الضوء على نسب التشغيل في الفترة ما بين 2007 و2017 في ثلاث القطاعات الأساسية: القطاع الأولي الذي يمثل قطاع الزراعة، القطاع الثانوي قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، إذ أن نسبة التشغيل في قطاع الخدمات تمثل النسبة الأكبر حيث أن نصف العاملين يشتغلون في هذا المجال وتقدر النسب ما بين 45% و50%، والجدول رقم 6- يوضح هذه النسب:

الجدول رقم 6-: نسبة التشغيل في ثلاثة قطاعات في الجزائر ما بين (2007-2017).

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة التشغيل في قطاع الخدمات	44.71	45.29	45.71	46.32	46.93	47.51	48.02	48.63	48.93	49.37	49.71
نسبة التشغيل في قطاع الزراعة	32.48	31.9	31.81	31.17	30.00	29.53	29.32	28.66	28.43	27.95	27.59
نسبة التشغيل في قطاع الصناعة	21.18	21.29	21.14	21.33	21.76	21.77	21.48	21.56	21.54	21.55	21.54

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country> الجزائر (12:00 à 07/02/2018).

وفقا لإصدارات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر للنشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011 تبين أن قطاع الخدمات يشغل نصف اليد العاملة بنسبة 58.4% ويليه قطاع الصناعة الذي يوظف 14.2% من اليد العاملة وأخيرا القطاع الفلاحي الذي يشغل 11.7% من العمال، كما أظهرت النتائج أن القطاع الخاص يشغل 60% من العمال حيث بلغ إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص 5 756 000 عامل، كما احتل قطاع الخدمات الصدارة سنة 2017 في توظيف فئة كبيرة من العاملين مقارنة بالقطاعات الأخرى بنسبة حوالي 50% (الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، 2014).

كما سجلت نسبة البطالة في الجزائر سنة 2012 نسبة 11% لدى الإناث بالمقابل 6.6% لدى الذكور والبطالين المتحصلين على شهادات التعليم قدرت نسبتهم بـ 15.2% وهي أعلى نسبة مقارنة بالذين لم يحصلوا على شهادات أولديهم شهادات التكوين المهني ولكنه لوحظ انخفاض في هذه النسبة التي كانت في 2010 تقدر بـ 21.4% و 2011 بـ 16.1%، وأغلبيتهم يحاولون الحصول على مناصب عمل بعلاقاتهم الشخصية أو تسجيل في المكاتب المخصصة بالتشغيل ونجدهم يرضون بمناصب لا تتناسب مع مؤهلاتهم الشخصية خاصة عند الذكور بنسبة 75.2% و بمعدل 57% لدى الإناث، الجدول الموالي يبين معدل البطالة في الجزائر في الفترة ما بين 2009 و2017.

الجدول رقم 7-: معدل البطالة (%) في الجزائر ما بين 2009 و 2017.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	(سبتمبر)	(سبتمبر)	(سبتمبر)	(سبتمبر)	(سبتمبر)	(سبتمبر)	(سبتمبر)	(سبتمبر)	(سبتمبر)
نسبة البطالة	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر

<http://www.ons.dz/IMG/Activite,emploi%20et%20chomage%20Septembre%202017.pdf> le 11/02/2018 à 16:02

توضح نسب البطالة في الجدول على أنها ثابتة في الفترة ما بين 2009 و 2014 والتي تتراوح في 10 % لتزداد في ثلاث سنوات الأخيرة وتصل لنسبة 11%، حاولت منظومة التعليم العالي سنة 2016 إيجاد حل لتخفيف من حدة البطالة بإقامة نظام وطني لضمان الجودة في الجامعات يضم العديد من الميادين، من بينها مجال التوجيه والإدماج المهني الذي يهدف إلى إقامة نظم تسهل التوجيه والإدماج المهني للمتخرجين من خلال علاقات التعاون بين الجامعة والقطاع الاقتصادي الاجتماعي مع الحرص على توظيف الخريجين بتطوير شراكات مع الوسط الاجتماعي المهني وتطوير جهاز متابعة قابلية المتخرجين للتوظيف. ولكن بناء على ما سبق ورغم هذه الإصلاحات والتغييرات المطبقة على قطاع التعليم العالي تبقى الأرقام تبين عكس ذلك فقد سجلت إصدارات الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر للثلاثي الثالث 2017 أن نسبة البطالين الحائزين على شهادات التعليم لم تقل بل زادت لتصل لـ 25.8% الذين قدروا بـ 25 مليون بطل عن العمل، وهذا يفسر بالعدد الكبير الذي تستقطبه الجامعة من الطلاب كما أنه لوحظ في سنة 2017 زيادة في معدل النمو الديموغرافي الذي صاحبه انخفاض عدد الباحثين عن العمل والمتخرجين من الجامعات سجلوا نسبة 17.3%، تبين كذلك إصدارات الديوان أن ستة بطالين من أصل عشرة يبحثون عن عمل منذ سنة أو أكثر وهذا لأسباب التالية:

- كانوا يعملون في مناصب مؤقتة (غير دائمة).
- موظفين في القطاع الخاص.
- نهاية عقود العمل.
- تطبيق سياسة تسريح العمال أو إفلاس الشركة.

يقدر البطالين عن العمل سنة 2017 الذين تم تسريحهم لسبب أو آخر وحاصلين على شهادات جامعية بـ 19.7% ومعظمهم يصعب عليهم إيجاد عمل إلا بعد عامين أو أكثر وقدر عددهم بـ 9 ملايين، ووفقا لكل هذه الأرقام يتبين أن التغيرات التي تضعها سياسة التعليم الجامعي لا توافق احتياجات سوق العمل وهذا لسبب من الأسباب التالية: (الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر)

- عدم توفر مناصب شاغرة لتوظيف كل المتخرجين والتوظيف يكون في العديد من الأحيان مؤقت.
- عدم توفر لديهم الخبرات الكافية في المجال المهني أو المعارف اللازمة للحفاظ على مناصب عملهم خاصة في القطاع الخاص.
- البحث عن أي عمل وحتى إن لم يكن في ميدان تكوينهم.

III. العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر

تبدو العلاقة بين التعليم والعمل واضحة بما أن المتعلمين الذين يتبعون تكوين مهني يطمحون للحصول على عمل يتوافق مع تكوينهم وخاصة إذا طلب منهم تطبيقه على شكل مشروع خاص، ولكن الدراسات الاجتماعية أثبتت أن هذه العلاقة جد معقدة، وتحاول المتغيرات المؤسساتية والاقتصادية اقتراح منهجية وطرق ربط العمل بالتعليم. فمثلا تسريح العمال في مؤسسات معينة يؤثر على اليد العاملة ومختلف البرامج التكوينية التي تربط بين التعليم والعمل تؤدي إلى انخفاض نسبة التحاق الأطفال بالمدارس أو تخليهم عن الدراسة في سن مبكر. (Agulhon, 2003, pp. 51-52).

يتحدد التعليم بالطلب عليه والعرض منه مثل أي سلعة أو خدمة أخرى بالرغم من وجود كثير من العوامل الأخرى، وحيث أن معظم العرض من التعليم يعتبر سلعة عامة في الدول النامية فإن محددات الطلب على التعليم أصبحت أكثر أهمية من محددات العرض. (تودارو، 2009، الصفحات 376-379)

وبالنسبة لجانب الطلب على التعليم تتوقف كمية التعليم المرغوبة من جانب المواطنين على عاملين أساسيين:

1. الدخول المتوقع الحصول عليها للأفراد في المستقبل كلما زاد تعليمهم وذلك عند التوظيف في القطاع الحضري والتي تسمى منافع التعليم العائلية الخاصة.

2. التكاليف التعليمية المباشرة وغير المباشرة التي يتحملها الطلاب كلما زاد تعليمهم في مراحل التعليم المختلفة.

أما بالنسبة لجانب العرض من التعليم نجد أن حجم الفرص التعليمية المطلوبة والذي يكفي لتأهيل شخص ما للعمل في القطاع الحديث يتحدد بالآثر المشترك للعوامل الأربعة التالية:

1. فروق الأجور بين الوظائف في القطاع الحضري والوظائف في القطاعات الأخرى، فكلما زادت الفروق الداخلية بين القطاع التقليدي والقطاع الحضري زادت الكمية المطلوبة من التعليم.

2. احتمال إيجاد وظيفة في القطاع الحضري، حيث تعتمد الوظائف في القطاع الحضري على مستوى التعليم فالفرد الحاصل على التعليم الأساسي تكون فرصته أفضل في الحصول على وظيفة القطاع الحضري من الشخص الذي لم يحصل على هذا القدر من التعليم (الشخص الأمي).

3. تكاليف التعليم الخاص المباشرة التي يتحملها الأفراد والمتمثلة في المصروفات المدرسية والكتب والملابس والمواصلات، حيث ترتبط كمية التعليم المطلوبة بعلاقة عكسية مع التكاليف الخاصة.

4. تكاليف الفرصة البديلة للتعليم غير المباشرة منها، فالطفل عندما يصل عند عمر معين تزيد قدرته على الإنتاج والمساهمة في الدخل العائلي وبالتالي وبالنتيجة وجود علاقة عكسية بين تكلفة الفرصة البديلة للتعليم والكمية المطلوبة وهذا هو السبب الرئيسي لانخفاض الطلب على التعليم في معظم الدول النامية.

نموذج علاقة التعليم العالي بالعمل

سوف يستند هذا العمل للنموذج النيوكلاسيكي المطور من طرف Islam (1995) الذي يسمح بالاستفادة من خصائص التحليل التي لها تأثيرات زمنية وفردية. جاءت فكرة نموذج Islam (1995) من نموذج مانكويكوبانل (1992) اللذان اعتمدا على نموذج سولو الذي قام بإدماج عنصر الرأس المال البشري.

هناك نوعان من الرأس المال: الرأس المال المادي والرأس المال البشري، ومعادلة الإنتاج وفقا كوب-دوغلاس هي كالآتي (Okacha, 2014-2015, p. 91):

$$Y(t) = K(t)^{\alpha} H(t)^{\beta} (A(t) L(t))^{1-\alpha-\beta}$$

$$0 < \beta < 1 \text{ و } 0 < \alpha < 1$$

حيث أن:

$K(t)$: يمثل الرأس المال المادي.

$H(t)$: الرأس المال البشري.

$L(t)$: العمل.

$A(t)$: التقدم التكنولوجي.

يزداد العمل L بنسبة معينة n بافتراض الزيادة الديموغرافية وإنتاجية العمل، إلى جانب أن التقدم التكنولوجي A يزداد بزيادة معدل نمو g للرأس المال البشري H وهذا تصبح زيادة في النسبة بـ $n+g$.

العناصر الأساسية للنموذج

سوف نستعمل في الدراسة نموذج إدخال عنصر الرأس المال البشري بربطه بالنظام التعليمي مع إضافة اللوغاريتم كالاتي (Okacha, 2014-2015, p. 92):

$$\ln(y_i^*) = \alpha + \beta_1 \ln(S_{ki}) + \beta_2 \ln(h_i^{\text{prim}}) + \beta_3 \ln(h_i^{\text{sec}}) + \beta_4 \ln(h_i^{\text{sup}}) + \beta_5 \ln(n_t + g + \delta) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

y_i : الناتج المحلي الخام.

S_{ki} : معدل الاستثمار.

h_i^{prim} : المرحلة ما قبل الثانوية.

h_i^{sec} : المرحلة الثانوية.

h_i^{sup} : المرحلة الجامعية.

n_t : معدل النمو الديموغرافي.

على أساس معادلة الإنتاج لكوب - دوغلاس التي اعتمدها الاقتصادي روبرت سولو الذي قام بإدخال عنصر الرأس المال البشري وربطه بالمراحل التعليمية، وسوف نستخدم في النموذج على طلاب الجامعة لمحاولة إبراز العلاقة بين التعليم العالي والناتج المحلي الخام، تم جمع بيانات الدراسة من الموقع الرسمي للبنك الدولي باستثناء معطيات طلاب التعليم

العالي المتواجدة في الموقع الرسمي للإحصائيات بالجزائر، تمحورت الدراسة في الفترة ما بين 1971 و2011 مع العلم تواجد بعض القيم المفقودة وتحصلنا على المعادلة التالية: (الرجوع للملحق -01)

$$\ln(y_i^*) = -2.9670.337 \ln(S_{ki}) + 0.809 \ln(h_i^{\sup}) + 1.572 \ln(n_t)$$

عند ربط المتغير التابع "الناتج المحلي الخام" بمجموعة من المتغيرات المستقلة من بينها معدل الاستثمار وعنصر رأس المال البشري الذي اتبعوا مستوى تعليم عالي وعامل النمو الديموغرافي تبين أن معدل الاستثمار تربطه علاقة طردية بمعدل نمو الناتج المحلي ومعطيات التعليم العالي تؤثر إيجاب على النمو الاقتصادي، كما قدر معامل ارتباط هذا النموذج بـ 97% مع إثبات معنوية النموذج، يمكن تفسير العلاقة المتحصل عليها كما يلي:

- العلاقة العكسية التي تربط بين معدل الاستثمار والناتج المحلي الخام تفسر أن معدل الاستثمار والإنفاق على القطاعات لا يزداد بوتيرة متباعدة على عكس الناتج المحلي الخام الذي يزداد من سنة إلى أخرى.

- كما لوحظ أن مستويات التعليم العالي لها علاقة طردية مع الناتج المحلي الخام الذي يفسر بأنه كلما زاد المستوى التعليمي للطلاب وزادت نوعية تعليمهم أثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي وساهم بقيمة مضافة على الناتج المحلي الخام.

- حتى معدل النمو الديموغرافي أي زيادة نسل الأفراد يساهم في زيادة نمو الناتج المحلي الخام كما بينها "توماس مالتس" في نظريته للسكان.

جاء نموذج سولو ليعين العلاقة بين الناتج المحلي الخام ومعطيات التعليم العالي في الجزائر ومدى تأثيره بصفة عامة، أما الدراسة المالية فهي تحاول التخصص أكثر بحيث تربط بين مستويات التشغيل لقطاعات الخدمات، الزراعة والصناعة مع نسب الالتحاق بالتعليم العالي بطريقة الانحدار الخطي البسيط من فترة 2007 إلى 2015.

الجدول الثالثة التالية تبين العلاقة بين الملتحقين بالتعليم العالي ونسب التشغيل في القطاعات الثلاثة (الخدمات، الزراعة والصناعة)، يتم طرح الجدول رقم 8- كالآتي الذي يبين تحليل الانحدار الخطي البسيط ما بين نسبة التشغيل في قطاع الخدمات ونسبة الالتحاق بالتعليم العالي كالآتي:

الجدول رقم-8-: تحليل تغير الانحدار الخطي البسيط ما بين نسبة التشغيل في قطاع الخدمات ونسبة الالتحاق بالتعليم العالي.

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés Bêta	T	Sig.
	A	Erreur standard			
(Constante)	42.095	.443		94.974	.000
المتخرجين من التعليم العالي 1	.022	.002	.973	11.263	.000

a. Variable dépendante : نسبة التشغيل في قطاع الخدمات

b. Valeurs prédites : (constantes), نسبة الملحقين في التعليم العالي

المصدر: برنامج SPSS-20 (ديسمبر 2018)

والجدول رقم -9- يبين تحليل الانحدار الخطي البسيط ما بين نسبة التشغيل في قطاع الزراعة ونسبة الالتحاق بالتعليم العالي حيث أنه تبين أن النموذج معنوي مع معامل ارتباط يقدر بـ 96.5% مع علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهو موضح كمايلي:

الجدول -9-: تحليل تغير الانحدار الخطي البسيط ما بين نسبة التشغيل في قطاع الزراعة ونسبة الالتحاق بالتعليم العالي.

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
	A	Erreur standard			
(Constante)	35.256	.341		103.348	.000
المتخرجين من التعليم العالي 1	-.022	.002	-.985	-14.906	.000

a. Variable dépendante : نسبة التشغيل في قطاع الزراعة

b. Valeurs prédites : (constantes), نسبة الملحقين في التعليم العالي

المصدر: برنامج SPSS-20 (ديسمبر 2018)

أما الجدول رقم -10- جاء لشرح تحليل الانحدار الخطي البسيط ما بين نسبة التشغيل في قطاع الصناعة ونسبة الالتحاق بالتعليم العالي حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين المتغيرين إلا أن معامل الارتباط يقدر بـ 64.1% وهذا لوجود متغيرات أخرى تؤثر على الملحقين بالجامعات نذكر منها العمل في قطاع التجارة، والجدول موضح كالآتي:

الجدول -10-: تحليل تغير الانحدار الخطي البسيط ما بين نسبة التشغيل في قطاع الصناعة ونسبة الالتحاق بالتعليم العالي.

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	20.839	.180		115.848	.000
المتخرجين من التعليم العالي	.003	.001	.800	3.532	.010

a. Variable dépendante : نسبة التشغيل في قطاع الصناعة

b. Valeurs prédites : (constantes) نسبة الملحقين في التعليم العالي

المصدر: برنامج SPSS-20 (ديسمبر 2018)

توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين التعليم ونسب التشغيل في قطاعي الصناعة والخدمات بمعامل ارتباط قوي يتراوح ما بين 80% و 90%، الذي أدى إلى استنتاج أنه توجد علاقة ما بين نسب التشغيل ونسب الالتحاق بالتعليم الجامعي وفئة كبيرة المتخرجين تتجه إلى العمل في القطاع الخدماتي، إلا أنه لوحظ وجود علاقة عكسية مع نسب التشغيل في قطاع الزراعة وهذا لتوجه نسبة قليلة من الفئة الشابة لهذا الميدان. إلا أن مختلف السياسات التشغيلية في الجزائر تطبق على المدى القصير ولا تحاول الحد من البطالة على المدى البعيد، وكدليل على ذلك اختلاف البطالة بين الأرقام والواقع إلى جانب أن سياسة دعم الإدماج المهني وعقود ما بعد التشغيل التي تضمن لحاملي الشهادات مناصب لمدة معينة وليست دائمة إلى جانب تعرض عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإفلاس التي كانت توفر مناصب عمل بنسبة 60 % سنة 2011.

خاتمة

يعتبر التعليم والعمل عنصران متلازمان حيث يوجب التوفيق بينهما لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات والتي تقدمها مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المستقبلية، وأي خلل في هذه العلاقة يؤدي إلى هدر الإمكانيات المالية بتمويل تخصصات وبرامج ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل وهدر الطاقات البشرية الشابة، وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل يؤدي إلى بطالة كبيرة منهم عدد الخريجين الباحثين عن عمل في تخصصات غير مرغوبة فيها وبالتالي يصبحون عالة على المجتمع، حاولنا في الدراسة بصفة عامة ربط طلاب التعليم العالي بالنتاج المحلي الخام استنادا لنموذج سولو الذي قام بإدخال الرأس المال البشري وقام بربطه بمجموعة من القدرات الإنتاجية للأفراد الذي يتم اكتسابه ثم تجميعه واستهلاكه ويتم الحصول عليه من الحياة الاجتماعية ومختلف

المراحل التعليمية، وخصصنا العمل أكثر بالربط بين نسب التشغيل ونسب التعليم العالي لتوضيح العلاقة بين طلاب الجامعة وقطاعات العمل الثلاثة الرئيسية، وتوصلنا للتوصيات التالية:

- تحتاج سوق العمل في الجزائر إلى مخرجات التعليم العالي بالدرجة الأولى وتتأثر به، كما تميل فئة كبيرة من المتخرجين للعمل في قطاع الخدمات.
- التمويل في قطاع التعليم العالي وزيادة مستويات التعليم للطلاب يرفع من معدلات الناتج المحلي الخام.
- سياسات التشغيل التي تطبق في الجزائر ذات مدى قصير ولا تحاول الحد من مشكلة البطالة والتخفيض منها، مثل سياسة دعم الإدماج المهني وعقود ما بعد التشغيل التي تضمن لحاملي الشهادات مناصب لمدة معينة وليست دائمة.
- يلعب القطاع الخاص دورا في التأثير على توفير مناصب شغل إلا أنه مع إفلاس عدد كبير من المؤسسات الصغيرة في الآونة الأخيرة أدى إلى تسريح عدد من العمال.
- يجب على المؤسسات الناشئة محاولة الاعتماد على مبدأ الاستمرارية في نشاطها للتخفيض من نسبة البطالة بصفة خاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

الملحق رقم 1-: تطبيق نموذج سولو بإدخال العنصر البشري على حالة الجزائر.

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	Innt, Inski, Lnhisup ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : Inmoins100

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.975 ^a	.952	.948	.18634

a. Valeurs prédites : (constantes), Innt, Inski, Lnhisup

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	25.207	3	8.402	241.972	.000 ^b
1 Résidu	1.285	37	.035		
Total	26.492	40			

a. Variable dépendante : Inmoins100

b. Valeurs prédites : (constantes), Innt, Inski, Lnhisup

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	2.967	.266		11.134	.000
1 Lnhisup	.809	.035	1.375	23.129	.000
1 Inski	-.337-	.129	-.100-	-2.601-	.013
1 Innt	1.572	.155	.623	10.172	.000

a. Variable dépendante : Inmoins100

المصدر: برنامج SPSS-20 (نوفمبر 2018).

قائمة المراجع باللغة العربية

1. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر: <http://www.ons.dz/>
2. (11, 04, 2013). تاريخ الاسترداد 01, 07, 2014، من الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجزائر: <https://www.mesrs.dz/documents/12221/189730/50-ar.pdf/7967273e-2f63-4032-970b-e5d4311401d7>
3. (07, 01, 2014). تاريخ الاسترداد 09, 10, 2016، من الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploiarab_2011.pdf .a
4. الجريدة الرسمية العدد 22 السنة الخامسة والأربعون. (30, 04, 2008). تاريخ الاسترداد 30, 12, 2015، من موقع الجرائد الرسمية الجزائرية: <http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2008/A2008022.pdf> .a
5. الجريدة الرسمية العدد 52 السنة الرابعة والعشرون. (23, 12, 1987). تاريخ الاسترداد 30, 12, 2015، من موقع الجرائد الرسمية الجزائرية: <http://www.vitamedz.org/articlesfiche/1137/1137161.pdf> .a
6. الجريدة الرسمية العدد 77 السنة الثامنة والثلاثون. (15, 12, 2001). تاريخ الاسترداد 29, 12, 2015، من موقع الجرائد الرسمية الجزائرية: <http://www.vitamedz.org/articlesfiche/1145/1145480.pdf> .a
7. بوجمعة كوسة. (2005-2006). سياسات التشغيل في الجزائر "عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة". جامعة محمد خيضر بسكرة: مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، فرع تنمية الموارد البشرية.
8. جيلالي سليمة. (2008-2009). واقع إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي -دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-. جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال.
9. خديجة بن فليس. (2014). المرجع في التوجيه المدرسي المهني. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. سعيد بن حمد الربيعي. (2008). التعليم العالي في عصر المعرفة. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
11. سمية الزاحي. (2016). مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر. القاهرة: المنظم العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية.
12. شهرزاد زغيب، وفاء تنقوت. (2013). التعليم العالي والتنمية بين الاقتراب النظري والواقع: حالة الجزائر. الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، الصفحات 55-95.
13. عادل أحمد حشيش. (1974). تاريخ الفكر الاقتصادي. بيروت: دار النهضة العربية.
14. ماسانوري هاشيموتو. (2000). التعليم في اليابان الحديثة: التعليم النظامي والتعلم خلا العمل. التعليم والعالم العربي "تحديات الألفية الثالثة"، الصفحات 245-264.
15. محمد تروزين. (2012). الإدارة المدرسية وتطبيقاتها السلوكية بالمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانويات. تلمسان: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع.
16. ميشيل تودارو. (2009). التنمية الاقتصادية. (محمود حسن حسني ومحمود حامد، المترجمون) الرياض: دار المريخ.

17. نجاح بنت قبالان القبالان. (2001). التجهيزات الآلية لمكتبات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1. Agulhon, C. (2003). Construction des relations formation-emploi "une tentation adéquationniste renouvelée". *Les relations entre économie et éducation "vers de nouvelles régulations"*, pp. 51-67.
2. Maillefert, M. (2004). *L'économie du travail*. Condé-sur-Noireau: studyrama.
3. Montoussé, M. (2013). *Théories économiques*. Dijon: Bréal.
4. Okacha, R. (2014-2015). *Capital humain, Education et Croissance économique " une approche économétrique"*. Université Telemcen: thèse doctorat sciences économiques.